

المصالحة العربية

الأسد إلى شرم الشيخ «خلال ساعات»!

القاهرة - الأخبار

قالت مصادر مصرية إن من المحتمل وصول الرئيس السوري بشار الأسد إلى شرم الشيخ خلال اليومين المقبلين للاطمئنان إلى صحة الرئيس المصري حسني مبارك بعد العملية الجراحية التي خضع لها في ألمانيا الشهر الماضي. الموعد ليس مؤكداً حتى الآن، كما قالت المصادر التي أكدت أن الزعيم الليبي العقيد معمر القذافي سيصل إلى شرم الشيخ اليوم، وأنه استفسر عما إذا كان موعد وصول الأسد مؤكداً، وأنه سيؤجل مغادرته مصر إلى جزر القمر يوماً ليلتقي بالأسد في الزيارة التي إذا تمت فستنتهي 4 سنوات من القطيعة السياسية بين القاهرة ودمشق.

إشارات نهاية القطيعة تمثلت في حضور 4 وزراء ومدنيين عن وزارة الخارجية المصرية إلى جانب أعضاء في الحزب الوطني الحاكم، هم وزير الدولة للشؤون القانونية والنيابية الدكتور مفيد شهاب ووزير التضامن الاجتماعي الدكتور علي مصيلحي ووزير النقل المهندس علاء فهمي ووزيرة الأسرة والسكان السفيرة مشيرة خطاب، بالإضافة إلى الدكتور



الأسد خلال مشاركته في قمة سرت الشهر الماضي (جوزيف عيد - أ ف ب)

محمد رجب، زعيم الأغلبية في مجلس الشورى، في احتفال السفارة السورية بعيد الجلاء.

مستوى الحضور الحكومي يحدث للمرة الأولى منذ صيف 2006. الحفل تحول إلى حديث عن موعد زيارة الرئيس السوري بشار الأسد لمدينة شرم الشيخ، حيث ربط عدد من الحضور مستوى الحضور الحكومي بقرب زيارة الأسد.

وكانت قناة «المنار» اللبنانية قد ذكرت أمس أن «الرئيس الأسد سيصل إلى شرم الشيخ في غضون ساعات لتهنئة مبارك

مسؤول مصري رقيم المستوى توجه إلى دمشق لتقديم دعوة رسمية للرئيس الأسد

بنجاح العملية الجراحية»، مشيرة إلى أن «مسؤول مصري رفيع المستوى كان قد توجه إلى دمشق لتقديم دعوة رسمية للرئيس الأسد لزيارة مصر ودعوته للقاء الرئيس مبارك»، بعد توتر في العلاقات دام أكثر من أربع سنوات.

وستكون زيارة الرئيس الأسد هي ثالث زيارة من نوعها لرئيس عربي لمصر منذ أن استأنف الرئيس مبارك مهامه قبل أيام، حيث استقبل كلا من الرئيس اليمني علي عبد الله صالح ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس.

ومن المتوقع أن يتطرق اللقاء بين الرئيسين الأسد ومبارك إلى العلاقات الثنائية بين البلدين والقضايا الإقليمية ذات الاهتمام المشترك، وعلى رأسها ملف المصالحة الفلسطينية، وآخر تطورات عملية التسوية بالمنطقة، فضلاً عن التهديدات الإسرائيلية لسوريا بعد اتهامها بتزويد حزب الله بصواريخ «سكود».

وكان وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط قد قال أخيراً إن زيارة الرئيس بشار الأسد لمصر واردة جداً في الفترة المقبلة، مشيراً إلى أن هذه الزيارة ستنشط العلاقات التي تتسم بالفقر بين البلدين.

عربيات دوليات

أوباما يجدد الشراكة الاستراتيجية مع إسرائيل



هنا الرئيس الأمريكي، باراك أوباما (الصورة). الحكومة والشعب الإسرائيليين في الذكرى الثانية والستين لإنشاء دولة إسرائيل، معيداً التأكيد على العلاقة المميزة بين الدولتين. وقال أوباما، في بيان له، «بعد دقائق من إعلان ديفيد بن غوريون استقلال إسرائيل، محققاً حلم إقامة دولة للشعب اليهودي في وطنهم التاريخي، كانت الولايات المتحدة أول دولة تعترف بإسرائيل». وأضاف «حتى يومنا هذا، ما زلنا نتشارك رابطاً قوياً لا ينكسر من الصداقة بين بلدينا، استناداً إلى التزام الولايات المتحدة الدائم تجاه أمن إسرائيل».

وشدد على أن «إسرائيل لا تزال شريكنا المهم وحليفنا الاستراتيجي الرئيسي في الشرق الأوسط، وأنا وأقرب بآن علاقتنا المميزة ستعزز في الأشهر والسنوات المقبلة». وأضاف أوباما «أتطلع إلى مواصلة جهودنا مع إسرائيل لتحقيق السلام الشامل والأمن في المنطقة، بما في ذلك حل الدولتين، وإلى العمل معاً لمواجهة القوى التي تهدد إسرائيل والولايات المتحدة والعالم».

(يو بي أي)

مصر: 29 حزيران لحكم «الجدار الفولاذي»

حددت محكمة مصرية، أمس، التاسع والعشرين من حزيران المقبل موعداً للحكم في دعوى قضائية تطالب الحكومة المصرية بوقف بناء الإنشاءات الهندسية والتحصينات على الحدود مع قطاع غزة، أو ما يعرف بـ«الجدار الفولاذي». وتدفع هيئة قضايا الدولة (ممثل الدفاع عن الدولة) بعدم اختصاص المحكمة والقضاء عموماً بالنظر في الدعوى لكون تلك التحصينات عملاً من أعمال السيادة المتعلقة بالأمن القومي المصري.

(يو بي أي)

«حماس»: ملف المصالحة يشهد حالة جمود

أعلن القيادي في حركة «حماس»، صلاح البردويل، أمس، أن ملف المصالحة الفلسطينية يشهد حالة من الجمود. وقال، إن جهوداً عربية حثيثة كانت تبذل قبيل انعقاد القمة العربية الأخيرة في سرت، وإن لقاءات فلسطينية - فلسطينية جرت بطريقة متفرقة، نافياً أن تكون أي من هذه الجهود أو اللقاءات قد أدت إلى أي نتائج تذكر.

(يو بي أي)

الصدريون يلوّحون بالتحالف مع علاوي ما لم يتراجع المالكي

بغداد - الأخبار

عمار الحكيم، أول من أمس، عندما استبعد وصول المالكي إلى منصب الرئاسة الثالثة.

وأشار حمودي إلى أن «الإئتلاف الوطني ينتظر مبادرة من دولة القانون لمعالجة أمرين: الأول اختيار رئيس وزراء باعتماد مبدأ التوافق، والثاني يتعلق بضمانات للبقاء متفاهمين». ولفتح إلى أن «دولة القانون» لم يقدم أي بديل للمالكي، الأمر الذي يثير التساؤل».

وفي السياق، جدد القيادي في التيار الصدري، بهاء الأعرجي، التأكيد أن التوصل إلى تحالف مع «دولة القانون»، متوقف على قبول الأخير بشروط «الإئتلاف الوطني»، محذراً من أن التحالف مع «القائمة العراقية» سيكون القرار التالي في حال عدم التحالف مع «دولة القانون»، مجدداً رفض تياره «لتولي أي من مرشحي حزب الدعوة لرئاسة الوزراء».

في هذه الأثناء، وافق علاوي على إعادة فرز الأصوات بدوياً في بغداد، بشرط وجود رقابة دولية. وقال، في مؤتمر صحافي: «نحن مع إعادة العد والفرز اليدوي، لكن نخشى من الممارسات التي قد ترافق هذه العمليات التي قد تؤدي إلى تغيير النتائج لمصلحة فئة معينة».

وخلص إلى اشتراط «إجراء إعادة الفرز بحضور مراقبين دوليين للإشراف على العملية». كذلك طالب بأن يُعاد الفرز في محافظات النجف والبصرة والديوانية، لأن «العراقية تقدمت بطعون لوجود تلاعب فيها، لكن لم يستجب لها أحد». ولم تنقطع وتيرة اللقاءات بين «العراقية» و«دولة القانون»، فاجتمع القيادي في ائتلاف علاوي، أسامة النجيفي، مع رئيس الوزراء المنتهية ولايته، وناقشا «إمكان تحالف القائمة في أجواء إيجابية».

ميدانياً، تواصلت حملة «وثبة الأسد» الحكومية الهادفة إلى تصفية جميع قادة تنظيم «القاعدة»؛ فبعد قتل القياديين في التنظيم، أبو أيوب المصري، وأبو عمر البغدادي، أول من أمس، أعلن مقتل قيادي ثالث هو مسؤول محافظات نينوى وكركوك وصلاح الدين، أحمد العبيدي، المكتى بأبو صهيبي.

ازداد تآزم العلاقة بين ائتلافي «دولة القانون» و«الائتلاف الوطني الموحد» في العراق، أمس، على وقع تهديد الصدريين بالتحالف مع قائمة إباد علاوي إذا أصر نوري المالكي على ترشيح نفسه لرئاسة الحكومة المقبلة، وسط موافقة زعيم «العراقية» على إعادة فرز أصوات بغداد، شرط وجود رقابة دولية على العملية. وانتقد عضو «الائتلاف الوطني»، همام حمودي، إصرار «ائتلاف دولة القانون» على ترشيح المالكي لولاية ثانية، رغم علمه بأن هذا ما يعوق إعلان التحالف بين القائمة. وبذلك، أكمل حمودي ما قاله زعيم «المجلس الإسلامي العراقي»،



وصفت وكالة «أكابوز» الكردية، التحركات التي يقوم بها حزب الدعوة، بزعامة نوري المالكي، أملاً في الاحتفاظ برئاسة الوزراء، بأنها «مربكة»، وتشير إلى احتمال حدوث انشقاق جديد

في الحزب.

ورات أن المالكي سيكون «كبش الفداء» لمصلحة مرشح التسوية المنتظر، الذي سيعيد توازن التحالف الثلاثي بين الكتلتين الشيعيتين وكتلة التحالف الكردستاني، وهذا الأمر ربما ينذر بانشقاق جديد لهذا الحزب. (الأخبار)

ما دام الاستغلال

والبطالة والقمع باقية، فلن نتحقق من إحلال الانتظام العام

وخصوصاً «حرييت» و«توداي زمان»، أجمعت على أن الوضع يتخذ خصوصية معينة في تركيا لأسباب عدة؛ فالمجتمع التركي هو أحد أكثر المجتمعات انقساماً، طبقياً وإثنيًا وسياسياً، من هنا، فإن الاستغلال الرأسمالي ينتج بالضرورة شعوراً بالعجز لدى مواطنين واقعين تحت قبضة ثراء مستجد لطبقات كانت وسطى ومستغلة، بينما هم عاجزون عن الاستفادة من صعود وتيرة الرأسمالية التركية التي باتت تضع هذا البلد في المرتبة 15 في سلم أكبر الاقتصادات في العالم. ولطالما عبر عجز الفقراء عن نفسه بالانقراض على طاقم الطبقة السياسية التي تجسد، في الضمير الشعبي، صورة نمطية للثري المستغل. لهذا، فإن النائب الاشتراكي التركي السابق، شتین التان، يعيد، في كتابه الأخير «عندما كنت نائباً» الذي يروي فيه تعرّضه للضرب على أيدي نواب إسلاميين في عام 1968، ظاهرة عنف الحياة السياسية لبلاده إلى الأحوال الاقتصادية الاجتماعية المزرية للمواطنين. وعلى حد تعبيره، فإنه «ما دام استغلال الشعب والبطالة والقمع الاجتماعي سائدة، فلن نتحقق من إحلال الانتظام العام في المجتمع ولا في البرلمان».

قراءة يسارية - اجتماعية - اقتصادية يقلل من أهميتها آخرون في سبيل تفسير تصاعد العنف السياسي في تركيا. ويؤكد كثيرون أن الأساس يبقى في الكره الوجودي السائد منذ تأسيس الجمهورية، بين الفئات الأربع للمجتمع التركي: الأكراد والعلمانيون والإسلاميون والشيعيون (الذين خف وزنهم جذرياً بعد موجة التصفيات التي طالتهم خلال الحرب الباردة). وفي السياق، يشير عالم النفس أيتكين سير إلى أنه يجدر البحث أولاً عن الانقسام العمودي للمجتمع التركي الشديد التسييس، لافتاً إلى أن العامل الأساسي الذي يدفع أي مواطن إلى القفز على مسؤول سياسي لضربه، هو

«الشعور الإثني العزيز جداً على قلوب الأتراك، وخصوصاً ما يتعلق بالمسألة الكردية». هكذا، كان لافتاً للغاية اعتراف شمشك، الذي ضرب الوزير يلدين، بأنه فعل فعلته انتقاماً من حكومة رجب طيب أردوغان على خلفية تقدمها بـ«مبادرة الانفتاح الديمقراطي» الهادفة إلى إبرام مصالحة تاريخية مع أكراد البلاد.

على أن سير لا يستبعد أن يكون خلف ضرب تورك أو غيره، إرادة لا علاقة لها ببردة فعل عفوية ترجمت باعتماد جسدي، كأن يكون المعتدي مدفوعاً بفعل قرار سياسي لطرف من مصالحته أن تسود الفوضى واللااستقرار في الحياة السياسية التركية.

وعن الانقسام المتعاظم الأثر منذ وصول حزب «العدالة والتنمية» إلى الحكم قبل 8 سنوات، وإمكان العودة إليه لفهم تصاعد وتيرة العنف السياسي، يمكن التذكير بأن التحذيرات كثرت في الآونة الأخيرة من مغبة صعود الكره المتبادل على نحو غير مسبوق بين الأتراك، وذلك لأسباب باتت معروفة فالإسلاميون خرجوا من مساجدهم إلى عالم السياسة، واحتلوا الرئاسة الثلاث. شعر العلمانيون بأن قيمهم مهددة، فكان لا بد لهم، ممثلين بالجيش وبأحزاب المعارضة الكمالية وبنقابات رجال الأعمال والمال، أن يردوا اعتبارهم في مكان ما. لكن هذا المكان بات مستحيلاً أن يكون عبر الإسلاميين، بما أنهم أصبحوا غالبية ساحقة في المجتمع. لذلك، كانت الحلقة الأضعف هي الأكراد، الشاعرين بدورهم بزيادة التهميش والقمع بحقهم، فكان من الطبيعي أن تنفجر العداوات الثلاثية الأبعاد هذه، بأشكال عنيفة ستزيد وتيرتها، برأي البعض، ما دامت القضية الكردية من دون حل، وما دام التعديل الدستوري قاصراً عن بناء تركيا جديدة عادلة وديموقراطية بالفعل، وما دام سعي تركيا إلى احتلال المركز الخامس في الاقتصاد العالمي المعولم في عام 2025، على حساب الطبقات المستغلة.